Arab Journal for Security Studies 2018; Volume 34 Issue (3), 361-373

Naif Arab University for Security Sciences

Arab Journal for Security Studies

المجلة العربية للدراسات الأمنية

https://nauss.edu.sa

https://journals.nauss.edu.sa/index.php/ajss

AJSS

The Research Gap in the Arab Countries and Ways to Address it

الفجوة البحثية في الدول العربية وسبل علاجها

فاتنة سعد الدين الشريف*

كلية التربية، جامعة المدينة العالمية، ماليزيا

Fatena Sadeddin Alsharif*

Faculty of Education, Al-Madinah International University, Malaysia

Received 28 Jan. 2016; Accepted 19 Dec. 2016; Available Online 01 Dec. 2018

Abstract

This study aimed to analyze the phenomenon of the widening of the research gap between Arab countries and developed countries, in order to attempt to uncover its size, causes and the most important methods to address it. In order to achieve this objective, the study dealt with various aspects of this gap in the Arab and international reports on indicators of human development and competitiveness. In order to study ways of addressing this gap, Kuwait Foundation for the Advancement of Science was selected. This foundation is as a model for a successful research institution in Kuwait, since it is the largest research institution supported by the private sector, and supports scientific researches and researchers. The data was collected using focused and semi-standard interview method, and analysis of documents and reports. The study concluded that the research gap could be reduced by implementing practical mechanisms derived from the role of Kuwait Foundation for the Advancement of Sciences in supporting scientific research and researchers. In addition to the political will to achieve comprehensive development and increase competitiveness. This will contribute to reducing the research gap between the Arab region and the developed countries. The most important of these mechanisms are: Independence, self-financing, complementary partnership relations, continuous evaluation, inclusiveness, application of research results, creativity and innovation, detection and guidance, and community priority.

Keywords: *Security Studies, Research and Development, Research Gap, Kuwait Foundation for the Advancement of Science, Research Results*

المستخلص

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل ظاهرة اتساع الفجوة البحثية بين الدول العربية والدول المتقدمة، من أجل محاولة الكشف عن حجمها وأسبابها وأهم طرق علاجها. وللوصول إلى هذا الهدف تناولت هذه الدراسة مختلف جوانب الفجوة في التقارير العربية والعالمية الخاصة بمؤشرات التنمية البشرية والتنافسية، ومن أجل دراسة طرق علاج هذه الفجوة فقد تم اختيار مؤسسة الكويت للتقدم العلمي كنموذج لمؤسسة بحثية ناجحة في دولة الكويت؛ نظرًا لكونها أكبر مؤسسة بحثية مدعومة من القطاع الخاص، وتعمل على دعم البحوث العلمية والباحثين. وتم جمع المعلومات باستخدام أسلوبي المقابلة المركزة وشبه القياسية، وتحليل الوثائق والتقارير. وتوصلت الدراسة إلى أنه يمكن تضييق الفجوة البحثية بتطبيق آليات عملية مستخلصة من دور مؤسسة الكويت للتقدم العلمي في دعم البحث العلمي والباحثين، مع توافر الإرادة السياسية، لتحقيق التنمية الشاملة وزيادة التنافسية؛ ما يسهم في تضييق الفجوة البحثية بين المنطقة العربية والدول المتقدمة. ومن أهم هذه الآليات: الاستقلالية، التمويل الذاتي، العلاقة التكاملية والتشاركية، التقويم المستمر، الشمولية، التطبيق لنتائج البحوث، الإبداع والابتكار، الكشف والتوجيه، الأولوية المجتمعية.

الكلمات المفتاحية: الدراسات الأمنية، البحث والتطوير، الفجوة البحثية، مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، نتائج البحوث.

* Corresponding Author: Fatena Sadeddin Alsharif

Email: fatenasharif@hotmail.com.

doi: 10.26735/16588428.2018.031

Production and hosting by NAUSS

1319-1241© 2018. AJSS. This is an open access article, distributed under the terms of the Creative Commons, Attribution-NonCommercial License.

1. المقدمة

يتميز عالمنا اليوم بالتسابق بين الدول في مجال العلوم والتكنولوجيا والاستغلال الأمثل للموارد البشرية والطبيعية، واستخدام العلم في خدمة أغراض التنمية، وتحقيق التقدم في جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية والتربوية، وتعتبر التنمية عنصر الحياة والتقدم اجتماعيًّا وسياسيًّا واقتصاديًّا، والبحث العلمي في المجتمع هو المحرك لعملية التنمية، وهو المحفز على الإبداع والابتكار؛ لأنه يوجد آفاقًا جديدة من العلم، ويطور ما كان متداولًا شائعًا من المعرفة، وبغير البحث العلمي تظل المعرفة راكدة، ويستمر الإنسان في اجترار ما توصل إليه من العلم، دون أي إضافات جديدة (حافظ، 2012).

وقد أدركت الدول المتقدمة أهمية البحث العلمي وعظم الدور الذي يؤديه في التقدم والتنمية، وفي دعم القدرة التنافسية، فأولته الكثير من الاهتمام، وقدمت له كل ما يحتاج إليه من متطلبات، سواء أكانت مادية أم معنوية؛ لذا كانت لها المراتب الأولى في مؤشرات التنمية والمعرفة والإبداع والابتكار والتنافسية. بينما يواجه الوطن العربي قدرًا كبيرًا من التحديات في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية، تؤثر على مسار التنمية، منها تحديات البحث العلمي والتطوير.

مشكلة الدراسة وأهميتها

تظهر التقارير والمؤشرات العالمية والعربية وجود فجوة معرفية كبيرة، وخصوصًا بين واقع المنطقة العربية وما يدور في العالم المتقدم من حولنا، وتتفق مجمل التقارير على أن نسق التقدم في المجالات المعرفية والتنموية في مختلف أرجاء المنطقة العربية ظل دون المستوى المأمول في كثير من مجالات إنتاج المعرفة، ومنها أنشطة البحث العلمي (تقرير المعرفة العربي الثالث، 2014)، ويمثل اتساع الفجوة البحثية أكبر التحديات المستقبلية التي تواجه التنمية العربية، خصوصًا بعد أن أصبح النمو المطرد في القطاعات الاقتصادية يعتمد بالدرجة الرئيسة على العلم والبحث العلمي، وبالنظر لأهمية البحث العلمي في التأثير على بناء اقتصادات البلدان التي تتسابق بتخصيص مبالغ كبيرة في موازناتها المالية لزيادة التحفيز نحو اكتساب المعرفة ونحو دعم البحث العلمي، ومن ثم دعم القدرة التنافسية، فإن مشكلة هذه الدراسة تتركز حول ظاهرة اتساع حجم هذه الفجوة في المنطقة العربية.

وتتحدد المشكلة في وجود اختلال في دعم البحوث العلمية والباحثين من جميع الجوانب، واختلال هيكلي في أغلب البحوث والدراسات المقدمة من الجامعات والمراكز البحثية، فهي بحوث ذاتية غير موجهة، ووجود انفصام بين البحوث ومجالات التطبيق؛ ما أدى إلى فقدان الكثير من الفاعلية للبحوث، وغلبت عليها الشكلية، وأصبحت البحوث العلمية مكدسة على أرفف المكتبات، وأصبحت بلا جدوى لدى المسؤولين عن أخذ القرار. وهذا كله يتطلب تكثيف الدراسات لمعالجة هذه الاختلالات، والبحث عن آليات تسهم في نهضة البحث العلمي، وتطوير مسيرته؛ ما يسهم في تضييق هذه الفجوة.

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل ظاهرة اتساع الفجوة البحثية في المنطقة العربية، من أجل محاولة الكشف عن حجم هذه الفجوة، والإسهام في العلاج من خلال دراسة دور مؤسسة الكويت للتقدم العلمي كنموذج لدولة الكويت، في دعم البحوث والباحثين، ومحاولة استخلاص آليات عملية تسهم في تضييق هذه الفجوة.

أسئلة الدراسة

ستجيب هذه الدراسة عن الأسئلة التالية:

- ما حجم الفجوة البحثية في الدول العربية؟
- ما دور مؤسسة الكويت للتقدم العلمي في دعم البحوث العلمية والباحثين؟
- ما الآليات المستخلصة من هذا الدور والتي تسهم في تضييق الفجوة البحثية؟

أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في أنها تعالج أحد الموضوعات الحيوية في عصرنا الحالي الذي يشهد ثورة معرفية عالمية؛ وذلك بتقديم آليات عملية للنهوض بالبحث العلمي، لتلبية متطلبات التنمية من خلال دراسة دور مؤسسة الكويت للتقدم العلمي في دعم البحث العلمي والباحثين، كنموذج عملي لمؤسسة بحثية لدولة الكويت. ويمكن تلخيص أهمية الدراسة في النقاط التالية:

- أن دراسة واقع البحث العلمي يلقي الضوء على مشكلات البحث العلمي، ومن ثم السعي للإسهام في حل هذه المشكلات، والعمل على تطوير مسيرة البحث العلمي.
- أن دراسة دور مؤسسة الكويت للتقدم العلمي كنموذج في دعم البحوث والباحثين تسهم في تسليط الضوء على السبل الكفيلة بدعم البحث العلمي والباحثين؛ ما يسهم في تضييق الفجوة البحثية.

منهج الدراسة

اتبعت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي لتناسبه مع هذا النوع

من الدراسات، وهو وصف الظاهرة المرادة دراستها وصفًا دقيقًا، وجمع أوصاف ومعلومات دقيقة عنها، كما توجد في الواقع، والتعبير عنها تعبيرًا كيفيًّا وكميًّا. باستخدام أساليب متعددة لجمع المعلومات، والحصول على البيانات بشكل دقيق وواضح.

أدوات الدراسة

تعتبر هذه الدراسة من البحوث الوصفية؛ لذا استخدمت فيها أدوات مختلفة للحصول على البيانات بشكل دقيق، ومن الأدوات المستخدمة هنا تحليل الوثائق والتقارير، والمقابلة المركزة وشبه القياسية كما يلي بيانها:

- تحليل الوثائق والتقارير: هذا الأسلوب عنصر أساسي من عناصر المنهج الوصفي في جمع المعلومات، وهو مصدر مهم جدًّا في هذه الدراسة عن طريق التحليل الشامل لكل من الوثائق والتقارير والسجلات واللوائح، والمعلومات والأهداف والإنجازات والمسؤوليات، والممارسات والإجراءات التي تمارسها مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، كذلك متابعة كل ما كتب عن المؤسسة، سواء في الصحف أو في الإنترنت. بهدف الحصول على الأدلة والبراهين الصادقة والموثوقة لكل ما تقوم به المؤسسة من مهام في خدمة البحوث والباحثين.
- المقابلة المركزة وشبه القياسية: وهي مزيج بين المقابلة القياسية وغير القياسية، وذلك بالتقيد بمجموعة من الأسئلة المحددة، وفي الوقت نفسه طرح أسئلة أخرى لم تكن مبرمجة سلفًا، بهدف الحصول على إجابات صادقة وموثوقة. وتعتبر المقابلة من الأدوات المهمة لجمع المعلومات في البحوث الوصفية، والهدف من المقابلة الحصول على المعلومات الصادقة والدقيقة والموثوقة عن المؤسسة، بمقابلة المسؤولين، وكل من له علاقة في داخل المؤسسة، بالتعاون مع مدير إدارة البحوث؛ وذلك للإجابة عن أسئلة الدراسة، وكل ما يتعلق بعمل المؤسسة في دعم البحث العلمي والباحثين.

ومن الأسئلة المحددة سلفًا ما يلي: ما الإحصاءات الحديثة التي تبين مقدار الدعم الذي تقدمه المؤسسة في خدمة البحوث العلمية والباحثين؟ ما فاعلية برنامج منح البحوث بالتكليف؟ هل هناك مشاريع بحثية مولتها المؤسسة وشاركت في تطبيق نتائجها وتابعت تنفيذها؟ ما المهام التي تقوم بها المؤسسة في خدمة البحث العلمي والباحثين ومدى ارتباطها بالتنمية؟

محددات الدراسة: نظرًا لصعوبة قياس حجم الفجوة البحثية في الدول العربية بشكل دقيق ورسمي، فقد اكتفت هذه الدراسة بالمؤشرات الدالة عليها من خلال التقارير العالمية والعربية.

مصطلحات الدراسة

البحث والتطوير Research and Development, R&D

هو أحد أبرز المصطلحات المتداولة في أوساط البحث العلمي، وتعرفه منظمة التعاون الاقتصادي OECD على أنه «العمل الإبداعي الذي يتم على أساس نظامي بهدف زيادة مخزون المعرفة، بما في ذلك: معرفة الإنسان، الثقافة والمجتمع، استخدام مخزون المعرفة لإيجاد تطبيقات جديدة» (الخيكاني، 2010).

الفجوة البحثية في الدول العربية

هي الفرق الشاسع بين واقع البحث والتطوير في العالم العربي وبقية البلدان المتقدمة، سواء من حيث النوعية أو من حيث الحجم؛ ما يفيد بوجود فجوة كبيرة بين البلدان العربية بشكل فردي أو مجتمعة مقارنة بالدول المتقدمة، وهو ما يستدعي البحث في أسبابها ومعوقاتها، وإن كانت في مجملها ترتبط بالمؤسسات العلمية البحثية أو بالسياسات وما تفرضه التحديات العالمية، ومن أجل أن يكون الطرح موضوعيًّا سوف يتم التركيز على المؤسسات البحثية فقط.

2. الدراسات السابقة

تناولت الكثير من الدراسات التربوية واقع ومشكلات البحث العلمي، وأنشطته ومعوقات تطبيق نتائجه، وعلاقته بالتنمية، ومن هذه الدراسات:

دراسة زاهر (1996) بعنوان: البحث العلمي الاجتماعي العربي: دراسة تحليلية نقدية، هدفت إلى التعرف على واقع وتوجهات المستقبل للبحث العلمي الاجتماعي الخليجي، وقد أظهرت النتائج التالية: تضاؤل نصيب البحث والتطوير في سياسات الحكومات العربية عامة والخليجية خاصة؛ ما ينم على عدم وعي وجهل بدور العلم في التنمية، حيث تقدر قيمة الإنفاق في دول الخليج على البحث العلمي بما لا يزيد على (0.2٪) من مجمل الإنفاق العام. ودراسة الدوش (2003) بعنوان: علاقة البحث العلمي بالتنمية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بجامعة عدن، ومن نتائج هذه الدراسة: ضعف ارتباط البحوث العلمية المنجزة بأهداف وسياسات خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ودراسة قنوع وإبراهيم والعص (2005) بعنوان: البحث العلمي في الوطن العربي واقعه ودوره في نقل وتوطين التكنولوجيا، وتناولت واقع البحث العلمي العربي، حيث تتركز جهود البحث والتطوير في المراكز الحكومية العربية (الجامعات- مراكز البحوث)، ويلاحظ غياب دور القطاع الخاص في عملية البحث والتطوير وفي تمويلها، فالبحث العلمي العربي يتصف بانخفاض حجم الإنفاق عليه

دون الحد المقبول عالميًّا (1٪) من الدخل القومي الإجمالي. ودراسة الخيكاني (2010) بعنوان: إمكانات البحث والتطوير في بلدان عربية مختارة ودورها في تعزيز القدرة التنافسية، وقد توصلت الدراسة إلى نتائج تشير إلى تباطؤ الإنفاق على البحث والتطوير في هذه البلدان. ودراسة البو محمد والبدري (2012) وكانت بعنوان واقع البحث العلمي في العالم العربي ومعوقاته، وتوصلت إلى: أن واقع البحث العلمي في العالم العربي لم يزل ضعيفًا، بل دون مستوى المقبولية، ويواجه هذا الواقع جملة من المعوقات تتمثل بانفصال البحث العلمي عن المجال التطبيقي، وتدني نسب الإنفاق بشكل لافت، وعدم توافر قاعدة معلومات وغياب المصادر العلمية الحديثة. ودراسة بوكميش (2014 وهدفت إلى تسليط الضوء على أهم المعوقات التي تحول دون توظيف البحث العلمي في خدمة التنمية بالعالم العربي.

ويتضح من الدراسات السابقة أن هناك جهودًا حثيثة للإسهام في تضييق الفجوة البحثية؛ وذلك بدراسة واقع البحوث العلمية، والعوائق التي تواجه عمليات البحث والتطوير، والدعوة للتغلب على هذه العوائق.

وقد جاءت هذه الدراسة للإسهام في هذا المجال من خلال التركيز على مؤسسة بحثية ناجحة على مستوى العالم العربي، هي مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، ومحاولة استخلاص آليات عملية يمكن الاستفادة منها بالنسبة لباقي مؤسسات البحث العلمي في العالم العربي؛ ما يسهم في تضييق الفجوة البحثية.

3. الجانب النظري: حجم الفجوة البحثية في الدول العربية

يعرف البحث العلمي بأنه الفهم المنظم، الذي يهدف إلى اكتشاف حقائق جديدة، أو توضيح وفحص حقائق قديمة، وتحليل العلاقات بينها، وتطوير أدوات ومفاهيم ونظريات جديدة، من شأنها تسهيل دراسة السلوك الإنساني (Young, 1977). كما أنه طريق للدراسة يمكن بواسطته الوصول إلى حل للمشكلة من خلال التقصي الدقيق والشامل لجميع الأدلة الواضحة التي يحتمل أن تكون لها علاقة بالمشكلة المحددة (Hillway, 1964). فالبحث العلمي يساعد على التغلب على الصعوبات التي قد نواجهها، سواء أكانت سياسية أم بيئية أم اقتصادية أم اجتماعية، وتعتبر إسهامات البحث العلمي وأنشطته وتصنيفاته المختلفة أحد أهم الركائز التي تدفع نحو التقدم الذي يمكن بواسطته تحقيق متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والفكرية.

وفي المنطقة العربية يواجه البحث العلمي الكثير من المعوقات والمشكلات (ياقوت، 2004؛ عثمان، 2008) التي تتلخص في الآتي:

- معظم الدول العربية تفتقر إلى سياسات واضحة للبحث العلمي، تتضمن تحديد الأهداف والأولويات والمراكز البحثية اللازمة وتوفير الإمكانات المادية الضرورية. وتحديد أسباب ضعف تمويل البحث العلمي، وضآلة حجم الإنفاق المالي عليه، مقارنة بالمعدلات العالمية ونقص أعداد هيئة التدريس، وقلة عدد الباحثين وضعف إنتاجيتهم، وانعدام المناخ العلمي المناسب والحرية الأكاديمية، وهجرة الخبرات العلمية لأسباب مادية أو سياسية وانعدام بنوك المعلومات وضعفها كمًّا ونوعًا وتدفقًا؛ كذلك قلة الكتب والمراجع الجيدة، والدوريات العلمية المتخصصة، والدوريات العربية، وعدم وجود قاعدة بيانات يسترشد بها وفقدان التعاون العلمي بين الجامعات؛ ما يؤدي إلى الجهل بما يجري في كل منها، وبالتالي تكرار البحث وضياع الجهود، وعدم الاستفادة من الإمكانات الخاصة لبعض الجامعات وتعقيد اللوائح والبيروقراطية في الجامعات والمؤسسات البحثية، وغياب التشجيع المادي والمعنوي، ووجود خلل في قواعد منح الجوائز التشجيعية والتقديرية، وعدم دعم مراكز البحوث، والربط بين الترقية والبحث العلمي. والانفصام بين البحوث ومجالات التطبيق؛ بسبب ضعف الروابط الأساسية بين العلم والتقانة والإنتاج؛ حيث يعمل كل منهما بمعزل عن الآخر، فتبقى البحوث العلمية حبيسة رفوف المكتبات الجامعية، بعيدًا عن الواقع، وغير مستغلة من طرف القطاعات التي هي في أمس الحاجة إلى نتائجها؛ لأن معيار نجاح أي بحث هو مدى تطبيق نتائجه ميدانيًّا.

كل ذلك كان له تأثير كبير على أداء الجامعات والمراكز البحثية في البلدان العربية في مجالات البحث والتطوير، فاتصفت المدخلات والمخرجات بمحدوديتها وتدني نوعيتها ومحدودية استخدامها؛ ما أوجد فجوة معرفية وبحثية كبيرة بين المنطقة العربية والعالم المتقدم (التقرير العربي الثالث للتنمية الثقافية، 2010)، وقد حدد الخيكاني (2010م) مسببات الفجوة البحثية العربية بالتالي:

- **مسببات اقتصادية** مثل: غياب الإستراتيجيات البحثية، التبعية الكبيرة لريع الموارد الطبيعية، النقص في الموارد البشرية العاملة في حقل البحث العلمي، غياب التعاون والتنسيق العربي، غياب دور القطاع الخاص، انخفاض معدل الإنتاجية العلمية.
- مسببات إدارية: أن معظم البحوث والتطوير في المنطقة العربية هياكلها مشتتة وغير مستقرة، انخفاض مستوى الممارسات الإدارية، قيود مالية شديدة، ضعف التنظيمات الإدارية.

- **مسببات مالية:** نقص واضح في عملية التمويل، عدم تخصيص ميزانيات مناسبة.
- **مسببات اجتماعية:** انخفاض مستوى الثقة بالبحث والتطوير لدى مؤسسات القطاع الخاص والعام.
- **مسببات سياسية:** غياب الحريات، وعدم المشاركة في صنع القرار.

وفيما يلي بعض المؤشرات العالمية للتنمية البشرية والتنافسية، التي تظهر حجم الفجوة البحثية بين الدول العربية ودول العالم المتقدم:

أولًا - مؤشر التنمية البشرية

يعرف واضعو تقرير التنمية البشرية لعام 2014م مؤشر التنمية البشرية باعتباره القياس الموجز لتقييم التقدم الطويل الأمد في ثلاثة أبعاد أساسية في التنمية: حياة طويلة، الصحة، الوصول إلى المعرفة ومستوى معيشي لائق، وقد رسم التقرير (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2015) صورة قاتمة للوضع العربي، وأظهر تدني مستوى التنمية البشرية في العالم العربي ومؤشراتها.

ثانيًا - مؤشر التنافسية العالمية

تعتبر تقارير التنافسية العالمية المتابعة أحد المصادر والمؤشرات المهمة الدالة على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الدول، وتحتل المعرفة بمكوناتها ومؤشراتها حيزًا كبيرًا فيها. ويعكس ترتيب الدول العربية في تقرير التنافسية العالمية لسنة (2015/2016م) الأوضاع التنموية، سواء الاقتصادية أو الاجتماعية منها وإلى حد كبير الأوضاع المعرفية والإنفاق على البحث والتطوير وجودة المؤسسات البحثية؛ لما تتسم به من فجوات وتباينات.

ثالثًا - مؤشر المعرفة واقتصاد المعرفة

تبيّن مؤشرات المعرفة التي يعدها البنك الدولي، تواضع التطور في الأداء العربي واستمرار حدة الفجوة بين المنطقة العربية ومناطق العالم الأخرى في مؤشري المعرفة واقتصاد المعرفة، فمؤشر المعرفة واقتصاد المعرفة للمنطقة العربية يقل كثيرًا عن مؤشر المعرفة واقتصاد المعرفة لدول العالم. وتبين مجمل البيانات أن تقدم المنطقة العربية نحو اقتصادات المعرفة وطمس الفجوة المعرفية ما زال ضئيلًا (Arab Economy Knowledge Report. 2014). كذلك يظهر مؤشر الابتكار العالمي لعام 2014م وجود فجوة حادة في مؤشرات الابتكار ومؤشرات المعرفة (جريدة العرب، 2015).

رابعًا - مؤشرات أنشطة البحث والتطوير

تظهر إحصاءات تقرير اليونسكو للعلوم (منشورات اليونسكو، 2015) الفارق الكبير في أنشطة البحث والتطوير بين الدول العربية والدول المتقدمة، ويجري عادة التمييز بين نوعين من المؤشرات: مؤشرات المدخلات مثل: الإنفاق على البحث والتطوير وعدد الباحثين، ومؤشرات المخرجات مثل: عدد براءات الاختراع وعدد البحوث والمقالات العلمية المنشورة. ومن الثابت وجود علاقة طردية بين حجم الإنفاق ومعدلات النمو، فالدول التي تنفق أقل من (1٪) من ناتجها الوطني على البحث سيكون مدى تأثير تلك البحوث على التنمية ضعيفًا جدًّا، ولا يرقى إلى مستوى تطوير القطاعات الإنتاجية، أما الدول التي تنفق ما بين (1-2 ٪) من ناتجها الوطني فإن البحث العلمي لديها سيكون في وضع جيد في خدمة التنمية، أما بالنسبة للدول التي تنفق أكثر من (2٪) من ناتجها الوطني فإن مستوى البحث العلمي سيصل إلى درجة مناسبة لتطوير قطاعات الإنتاج واكتشاف تقانات جديدة (مصطفى ومراد، 2013). وتشير الإحصاءات إلى أن الدول العربية تنفق أقل من (1٪) من ناتجها الوطني كما هو ظاهر من جدول رقم (1) أن الدول العربية تنفق على البحث والتطوير (0.30) من ناتجها الوطني، والقطاع الحكومي

جدول 1 - مقارنة بين الدول العربية والدول المتقدمة في أنشطة البحث والتطوير

Table 1- *Comparison between Arab and developed countries in research activities*

	حصة الإنفاق على البحث والتطوير (في نسبة التنمية العالمية للسكان مليارات الدولارات)	حصة الإنفاق على البحث والتطوير العالمية٪	حصة الإنفاق على البحث والتطوير من الناتج المحلي الإجمالي٪	الباحثون لكل مليون نسمة	مجموع حصة العالم من براءات الاختراع٪	الحصة من المنشورات العلمية ٪
	2013	2013	2013	2013	2013	2014
القارة الأمريكية	478.8	32.4	2.04	1771.6	52.5	32.9
أوروبا	335.7	22.7	1.75	2941.9	17.5	39.3
الدول العربية	15.4	1.0	0.30	417.0	0.2	2.4

المصدر: (منشورات اليونسكو، **2015**م)

هو الممول الرئيس للبحث العلمي في الدول العربية، حيث يبلغ إسهامه حوالي (80%90%) من مجموع التمويل المخصص للبحوث والتطوير، مقارنة بنسبة (10%20%) للقطاع الخاص، بينما يكون عكس ذلك تمامًا في الدول المتقدمة (أبو عرابي، 2012).

كما يعتبر مؤشر عدد الباحثين العاملين في البحث والتطوير والمنشورات العلمية وعدد براءات الاختراع من المؤشرات المهمة التي تدل على مدى اهتمام مجتمع ما بالبحث العلمي، ويظهر جدول 1 الأنشطة الخاصة بالبحث والتطوير في الدول العربية مقارنة بالدول المتقدمة.

ويتضح تواضع مؤشرات الدول العربية الخاصة بأنشطة البحث والتطوير؛ مقارنة بالدول المتقدمة، فحجم الإنفاق على البحث والتطوير في الدول العربية لا يتعدى 3.2٪ من حجم الإنفاق للقارة الأمريكية، وبنسبة 4.6٪ من حجم الإنفاق لأوروبا.

كذلك يظهر الجدول 1 ضعفًا في عدد الباحثين، فعدد الباحثين في الدول العربية لا يتعدى 23.5٪ من عدد الباحثين في القارة الأمريكية، وبنسبة 14٪ من عدد الباحثين في أوروبا.

وفي عدد براءات الاختراع في البلاد العربية لا يتعدى 0.4٪ من عدد براءات الاختراع للقارة الأمريكية، وبنسبة 1.1٪ من براءات الاختراع في أوروبا.

وعدد المنشورات العلمية في الدول العربية لا يتعدى 7.3٪ من عدد المنشورات العلمية للقارة الأمريكية، وبنسبة 6.1٪ من عدد المنشورات في أوروبا.

كل ذلك أدى إلى اتساع الفجوة البحثية عربيًّا؛ ما ألقى بظلالها على الاقتصادات العربية، وأضاف معوقات أخرى أمام تطوير عملية التنمية، وبالتالي إضعاف التنافسية وضياع الفرص الإيجابية من التكيف والانفتاح مع العالم.

4. الجانب العملي: دور مؤسسة الكويت للتقدم العلمي في دعم البحوث والباحثين

4. 1. مؤشرات التنمية والأداء المعرفية والبحثية في دولة الكويت

في البداية ستتم دراسة مؤشرات التنمية والأداء المعرفية والبحثية في دولة الكويت، ومن ثم ستتم دراسة دور مؤسسة الكويت للتقدم العلمي كمؤسسة بحثية ناجحة.

مؤشر التنمية البشرية

أظهر تقرير التنمية البشرية لعام 2015م تقدم الكويت في دليل التنمية البشرية منذ عام (1980م) حتى عام (2014م) مقارنة بالدول العربية كما هو ملاحظ في جدول 2.

وصنفت الكويت في تقارير التنمية البشرية السابقة ضمن مجموعة الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة، أما في تقرير

جدول 2 ـ مقارنة بين الكويت والدول العربية في دليل التنمية البشرية من عام 1980 . 2014م

Table 2- *A comparison between Kuwait and the Arab countries in the Human Development Index from 1980 to 2014*

	1980	1990	2000	2010	2011	2012	2013	2014
الكويت	0.702	0.715	0.804	0.809	0.812	0.815	0.816	0.816
الدول العربية	0.492	0.553	0.613	0.676	0.679	0.684	0.686	0.686

المصدر: (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2015م).

جدول 3 ـ ترتيب الكويت عالميًّا وعربيًّا في المؤشرات العالمية للتنمية وريادة الأعمال والتقدم الاجتماعي والتنافسية

المؤشر	السنة	ترتيب الكويت عالميًّا	ترتيب الكويت عربيًّا
1 ـ مؤشرات التنمية البشرية	2014م	48	5
2 ـ مؤشر ريادة الأعمال والتنمية	2017م	39	6
3 ـ مؤشر التقدم الاجتماعي	2015م	45	2
4 ـ مؤشر التنافسية العالمية	2016/2015م	34	4

المصدر: 1- (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2015). 2- (The Global Entrepreneurship and Development Institute, 2016).

3- (Social Progress Imperative, 2016). 4 - (The World Economic Forum, 2015) .

التنمية البشرية لعام 2015م، فإن تصنيفها ضمن مجموعة الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة جدًّا، وهذه أفضل مجموعة على مستوى التصنيف، وارتفعت إلى المرتبة (48) من أصل (188) دولة مصنفة، وجاءت في المرتبة الخامسة بين الدول العربية، كما في جدول 3.

مؤشر ريادة الأعمال ومؤسسات التنمية

يشير تقرير مؤشر ريادة الأعمال ومؤسسات التنمية لعام (2017م) إلى تقدم الكويت خمس مراتب لتحتل المركز (39) عالميًّا، بعد أن كانت في المرتبة (44) في مؤشر (2014م)، كما تقدمت الكويت على الصعيد العربي لتحتل المرتبة السادسة كما يظهر جدول 3.

مؤشر التقدم الاجتماعي

احتلت الكويت المرتبة (45) عالميًّا والثانية عربيًّا بعد دولة الإمارات العربية المتحدة، وذلك ضمن الدول الأكثر تقدمًا من الناحية الاجتماعية لعام 2015م كما يظهر جدول 3.

مؤشر التنافسية

في تقرير التنافسية العالمية الذي يصدره المنتدى الاقتصادي العالمي لعام 2015/2016م تقدمت الكويت إلى المرتبة الرابعة على مستوى الدول العربية، وفي المرتبة (34) بين دول العالم، حيث تقدمت (6) مراتب، من المركز (40) في ترتيب 2014/2015م إلى المركز (34) في ترتيب 2015/2016م، كما يظهر في جدول 3.

يظهر الجدول 3 ارتفاع أداء الكويت عالميًّا وعربيًّا في مؤشرات التنمية، ففي مؤشر التنمية البشرية، كان ترتيب الكويت (48) عالميًّا، والخامسة عربيًّا، وفي مؤشر ريادة الأعمال كان الترتيب (39) عالميًّا والسادسة عربيًّا، وفي مؤشر التقدم الاجتماعي كان الترتيب (45) عالميًّا والثانية عربيًّا، وفي مؤشر التنافسية العالمية كان ترتيبها (34) عالميًّا والرابعة عربيًّا.

ولكن المشكلة كانت في أداء الكويت في المؤشرات الخاصة بأنشطة البحث والتطوير، حيث إنه كان منخفضًا مقارنة بأدائها في باقي مؤشرات التنافسية العالمية، وجاء ترتيبها متأخرًا عالميًّا كما في جدول 4.

إن ترتيب الكويت عالميًّا في التنافسية العالمية عام 2015/2016م بشكل عام يساوي (34)، ولكن ترتيبها في المؤشرات الخاصة بأنشطة البحث والتطوير متأخر، فكان ترتيبها على التوالي: (96) في جودة مؤسسات البحث العلمي، (102) في الإنفاق على البحث والتطوير، (107) في التعاون بين الجامعات والصناعة في البحث والتطوير، (85) في توافر العلماء والمهندسين كما يلاحظ من جدول 4. كما أن تأخر الكويت في هذه المؤشرات أثر على ترتيبها العام بالنسبة لمؤشرات التنافسية العالمية، فكانت هذه المؤشرات نقاط ضعف، وليست نقاط قوة، فالمفروض أن ترتيب الكويت في هذه المؤشرات (المؤشرات الخاصة بالبحث والتطوير) بالمرتبة (34) أو أقل حتى تصبح نقاط قوة. وهنا مكمن الخلل. فلا بد من البحث عن سبل علاج هذا الخلل، وهذا ما تحاول هذه الدراسة الإسهام فيه.

وعلى الرغم من أن عدة مؤسسات في دولة الكويت تعمل في مجالات تطوير المعرفة والبحوث، مثل جامعة الكويت، معهد الكويت للأبحاث العلمية، الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب، مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، بالإضافة إلى مراكز بحثية خاصة، فإنه سيتم اختيار مؤسسة الكويت للتقدم العلمي كنموذج لمؤسسة بحثية في الكويت، بسبب أنها أكبر مؤسسة بحثية في الكويت مدعومة من القطاع الخاص، تتوافر فيها الإمكانات والظروف التي تساعد في تطبيق نتائج بحوثها. خاصة بعد توصية تقرير التنمية الإنسانية

جدول 4 ـ ترتيب الكويت عالميًّا مقارنة ببعض الدول العربية في مؤشرات التنافسية العالمية الخاصة بأنشطة البحث والتطوير في عام 2016/2015م

Table 4- The global Kuwait ranking compared to some Arab countries in the global competitive indexes related to research and development activity in 2016/2015

المؤشر		قطر	الإمارات	السعودية	الأردن	البحرين	الكويت
جودة مؤسسات البحث العلمي	الترتيب عالميًّا	14	30	49	57	87	96
الإنفاق على البحث والتطوير	الترتيب عالميًّا	9	22	38	37	87	102
التعاون بين الجامعات والصناعة	الترتيب عالميًّا	8	22	38	52	90	107
توافر العلماء والمهندسين	الترتيب عالميًّا	2	5	38	25	42	85

The World Economic Forum. (2016).

العربية لعام 2003م الصادر عن الأمم المتحدة (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2003) بتطبيق نموذج مؤسسة الكويت للتقدم العلمي بالنسبة لدولة الكويت، وبالنسبة للدول العربية أيضًا، من أجل النهوض بمستوى البحث العلمي في الدول العربية من خلال تشجيع القطاع الخاص على دعم البحث والتطوير.

4. 2. تعريف بمؤسسة الكويت للتقدم العلمي

مؤسسة الكويت للتقدم العلمي واحدة من المؤسسات العلمية التي أنشئت في دولة الكويت لتعزيز البحث العلمي وتشجيع الإبداع في مختلف مفردات المجال العلمي، بموجب مرسوم أميري صدر في عام (1976م)، يديرها مجلس إدارة يرأسه أمير البلاد، ويضم ستة أعضاء يختارهم الأمير لمدة ثلاث سنوات، ويعين مجلس الإدارة مديرًا عامًّا للمؤسسة يقوم على إدارة أعمال المؤسسة العلمية والإدارية والمالية، وينفذ سياسات وتوجهات مجلس الإدارة، ويهدف في المقام الأول إلى دعم البحث العلمي على أعلى المستويات، وكذلك تشجيع الباحثين، والمؤسسات خاصة غير الربحية (مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، 2016)، ويعتبر عملها مستقلًّا ومكملًا لدور الحكومة في تسيير عجلة التنمية، وهذا علاج فعال لما تعانيه المؤسسات البحثية من افتقار للموضوعية والاستقلالية في العمل. وتتلقى مؤسسة الكويت دعمًا ماليًّا من الشركات المساهمة الكويتية المدرجة في البورصة بمقدار (1٪) من صافي الأرباح السنوية لهذه الشركات، وقد كان مقدار إسهامات الشركات لمؤسسة الكويت للتقدم العلمي يساوي (5٪) سابقًا، ثم انخفض إلى (1٪) حاليًّا؛ ما جعل المؤسسة تبني وقفًا خاصًّا بها؛ وذلك لتوفير الموارد المالية لها، وثلثا موارد المؤسسة حاليًّا من أرباح الشركات المساهمة وثلث الموارد من عوائد استثمار وقف المؤسسة (عبد الرحمن، 2012)، وكذلك تقوم المؤسسة بانتهاج إستراتيجية استثمار الفوائض المالية المتراكمة لتحقيق عوائد لتغطية الفرق بين النفقات والإسهامات المحصلة من الشركات المساهمة السنوية. وتسعى المؤسسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف في مسيرتها العلمية وهي: توفير منابر وقنوات للمعلومات ذات الصلة لطالبي العلم والساعين إلى المعرفة، العمل على تحقيق التقدم في العلوم مع حد أدنى من البيروقراطية، تمويل العلماء بالمنح لإجراء البحوث ونشرها، تكريم ومكافأة الإسهامات العلمية المميزة. ووضعت

جدول 5 ـ إجمالي دعم إدارة البحوث لمنح البحوث والبحوث بالتكليف وعدد من المشاريع في المجالات البحثية المختلفة والهيئات المستفيدة (1978 ـ 2014م)

Table 5 - Total support and grants for research projects in various research fields and beneficiaries 1978-2014

عدد المشاريع في المجالات البحثية (1978 ـ 2011م)	إجمالي الدعم د. ك	عدد المشاريع للهيئات (1978 ـ 2014م)	إجمالي الدعم د. ك	عدد المشاريع بالتكليف (1978 ـ 2014م)	إجمالي الدعم د. ك
العلوم الاجتماعية والإنسانية 225 مشروعًا	4،560،702	معهد الكويت للأبحاث العلمية 333 مشروعًا	17،126،539	العلوم الاجتماعية والإنسانية 14 مشروعًا	3،113،230
العلوم الحياتية 123 مشروعًا	4،972،369	جامعة الكويت 283 مشروعًا	10،475،472	العلوم الهندسية والتكنولوجية مشروعان	97،721
العلوم الطبية 123 مشروعًا	4،208،870	الهيئة العامة للتعليم التطبيقي 72 مشروعًا	1،105،064	العلوم الحياتية مشروع واحد	270،676
العلوم الطبيعية 111 مشروعًا	3،995،438	وزارة الصحة 32 مشروعًا	893،896	برامج البيئة مشروعان	80،000
العلوم الهندسية والتكنولوجية 219 مشروعًا	8،549،496	جهات أخرى 219 مشروعًا	9،756،751		
الإجمالي 801 مشروع	26،286،875	الإجمالي 939 مشروعًا	39،357،723	المجموع 19 مشروعًا	3،561،627

المصدر: (مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، 2012م)؛ (مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، 2014م).

إدارة المؤسسة خطة إستراتيجية تنفذ من (2012) إلى (2016م)، بالتعاون مع نخبة من الخبراء والاستشاريين من داخل المؤسسة وخارجها، تضمنت تحديد الجوانب التي تتطلب التقوية والتعزيز، والمساعدة في تحقيق الاحتياجات المستقبلية لدولة الكويت، وتحقيق الرؤية بفاعلية أكبر (مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، 2011م). وتقوم المؤسسة بإعداد الخطة الإستراتيجية المقبلة (2017- 2021م). وفي خلال العقود الماضية، نجحت مؤسسة الكويت للتقدم العلمي في إنشاء وتأسيس (4) مراكز بحثية وتعليمية، نتيجة لبحوث أجرتها، وتبين حاجة المجتمع الكويتي لها، وهي: المركز العلمي، معهد دسمان للسكري، مركز صباح الأحمد للموهبة والإبداع، مركز الشيخ جابر الأحمد الصباح للطب النووي والتصوير الجزئي، بالإضافة إلى إنشاء شركة التقدم العلمي للنشر والتوزيع.

4. 3. جهود المؤسسة في دعم البحث العلمي والباحثين

أنشأت مؤسسة الكويت للتقدم العلمي إدارة البحوث، بالإضافة للإدارات الأخرى، بهدف دعم وخدمة البحوث العلمية والباحثين، لإيجاد حلول للمشكلات الكبرى التي تواجهها الكويت، وموجهة لخدمة التنمية من خلال البحث العلمي، ويمكن تحديد جهود مؤسسة الكويت للتقدم العلمي في دعم البحث العلمي والباحثين في المهام التالية:

المهمة الأولى: تمويل البحوث العلمية

قامت المؤسسة بإنجاز أكثر من (1000) منحة بحثية بمبلغ إجمالي قيمته أكثر من (100) مليون دينار كويتي، قدمت عبر أربعة عقود للكثير من الباحثين في مؤسسات وطنية، ولتشجيع التعاون العلمي الدولي مع مؤسسات مرموقة (مؤسسة الكويت للتقدم العلمي،

جدول 6 ـ جوائز المؤسسة وقيمتها ومجالها ومدة عقدها

Table 6 - the institution's awards, its value, scope and contract duration

الجائزة وتاريخ إطلاقها	الهدف منها	قيمة الجائزة	مجال الجائزة ومدة عقدها
جائزة الكويت تم إطلاقها في عام 1979م	تهدف إلى التعريف بإنجازات وسجل العلماء العرب في جميع أنحاء العالم	قيمتها (40.000) دينار كويتي مع ميدالية ذهبية وشهادة تقدير	في خمسة مجالات: أربعة منها تعلن سنويًّا (العلوم الأساسية، العلوم التطبيقية، العلوم الاقتصادية والاجتماعية، الفنون والآداب)، والمجال الخامس (اللغة العربية والتراث العلمي الإسلامي) يعلن عنه كل ثلاث سنوات.
جائزة الإنتاج العلمي أطلقت في عام 1988م	تشجيع الباحثين الكويتيين على زيادة متابعتهم لبحوثهم في خدمة المجتمع	قيمتها (10.000) دينار كويتي مع ميدالية ذهبية ودرع وشهادة تقدير	جائزة سنوية تشمل ستة مجالات: العلوم الطبيعية والرياضية، العلوم الهندسية، العلوم الحياتية، العلوم الطبية، العلوم الاجتماعية والإنسانية، العلوم الإدارية والاقتصادية.
جائزة المحتوى الإلكتروني أطلقت في عام 2008م	تشجيع إنتاج المحتوى الإلكتروني المحلي ليساير المعايير الدولية.	بإجمالي (50.000) دينار كويتي توزع على أفضل 3 مشاريع محلية	جائزة سنوية تشمل ثمانية مجالات: الحكومة الإلكترونية، الترفيه الإلكتروني، الصحة والبيئة الإلكترونية، التجارة الإلكترونية، التراث الإلكتروني، التعليم الإلكتروني، العلوم الإلكترونية، الاحتواء الإلكتروني.
جائزة السميط أطلقت في عام 2013م	لأفضل الدراسات ذات الأثر في التنمية في إفريقيا	مليون دولار بالإضافة إلى ميدالية ذهبية ودرع وشهادة تقدير	تمنح سنويًّا لفرد أو منظمة في أحد المجالات الثلاثة: الأمن الغذائي، الصحة، التعليم.
جائزة أنور النوري أطلقت في 2014م	لأفضل أطروحة دكتوراه	الأول (35) ألف دولار الثاني (25) ألف دولار	توزع كل سنتين في مجال التربية والتعليم في العالم العربي

المصدر: مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، **2016**م.

2015). ويظهر جدول 5 إجمالي مقدار الدعم الذي قدمته المؤسسة لدعم البحوث من عام 1978 إلى عام 2014م.

من الجدول 5 يتضح حجم الدعم الذي تقدمه المؤسسة في تمويل البحوث، شاملًا مختلف المجالات البحثية، فقد كانت نسبة حجم الدعم للعلوم الاجتماعية (18٪)، وللعلوم الحياتية (19٪)، وللعلوم الطبية (16٪)، وللعلوم الطبيعية (15٪)، وللعلوم الهندسية والتكنولوجية (32٪) حيث حازت أعلى نسبة.

ومن الجدول 5 أيضًا يلاحظ تعدد الهيئات البحثية التي استفادت من هذا الدعم، فحاز معهد الكويت للأبحاث أعلى نسبة من الدعم (44٪)، يليه جامعة الكويت بنسبة (27٪)، ثم الهيئة العامة للتعليم التطبيقي بنسبة (3٪)، ووزارة الصحة بنسبة (2٪)، ونالت جهات أخرى متعددة نسبة (25٪) من الدعم، وقد تنوع هذا الدعم ليشمل المجالات البحثية كافة.

المهمة الثانية: إدارة برامج علمية مساندة تدعم البحث العلمي وتدعم تطبيق نتائجه

مثل: برنامج البيئة، برنامج المياه والطاقة، برنامج منح البحوث، برنامج منح البحوث بالتكليف. وهذه البرامج كافة، تقوم بإجراء البحوث العلمية؛ مما يخدم التنمية في دولة الكويت. فبرنامج منح البحوث بالتكليف مثلًا يهتم بتحديد موضوعات ذات أولوية بالنسبة للكويت، ثم تكلف فرق عمل بحثية لتنفيذ مشاريع تخدم هذه الموضوعات، ويوضح الجدول 5 إجمالي الدعم لمشاريع البحوث بالتكليف فقط. وهذه الكثافة في البرامج التي تديرها المؤسسة توضح بشكل مباشر دورها الفعال في دعم البحوث الموجهة والمتخصصة في خدمة التنمية والمجتمع، وبتفعيل تطبيق النتائج. ومن فعالية ذلك العلاج إنشاء وتأسيس (4) مراكز بحثية وتعليمية، نتيجة لبحوث أجرتها وتبين حاجة المجتمع الكويتي لها.

المهمة الثالثة: بناء قواعد المعلومات والتوثيق العلمي

وطباعة النتائج النهائية للبحوث الممولة من قبل المؤسسة، وإهداؤها للهيئات والمؤسسات للاستفادة من نتائجها، وذلك خدمة للباحثين وتمكينهم من الوصول إلى نتائج أفضل، وضمن هذا النشاط يتركز جهد الإدارة في تطوير نظم المعلومات البحثية في الإدارة والطباعة والنشر والتوثيق والأرشيف الآلي لبيانات البحوث في الإدارة. وهذا علاج فعال لمشكلة ضعف المعلومات وعدم توافرها، ولا سيما أنها الأساس لإعداد البحوث والدراسات.

المهمة الرابعة: تقديم الجوائز

بهدف دعم البحوث العلمية المتميزة بمختلف فروعها والباحثين في مختلف العلوم، وتشجيع العلماء والباحثين في الكويت والبلاد العربية والإسلامية على التميز، ويوضح جدول 6 حجم هذه الجوائز ومجالاتها العلمية المتعددة.

هذه الجوائز علاج فعال يعمل على توليد الأفكار المتجددة وتشجيع الإبداع والابتكار، وتحفيز الكفاءات العلمية وذوي الخبرة على العمل البحثي المبدع.

المهمة الخامسة: التعاون الدولي

تتعاون المؤسسة مع جامعات ومراكز علمية محلية وعربية عالمية مرموقة، وتشجعها على إجراء البحوث المهمة لدولة الكويت ودول الخليج؛ وذلك بالمشاركة مع الباحثين في المؤسسات العلمية الوطنية. ومن أشهر هذه البرامج والمراكز الدولية: المؤسسة الوطنية للعلوم السياسية (ساينسز بو)، كلية لندن للاقتصاد والعلوم السياسية، معهد ماساتشوستس للموارد الطبيعية والبيئية، كلية الأعمال بجامعة هارفرد للدراسات التنفيذية، مركز أكسفورد للدراسات الإسلامية، برنامج الكويت للرياضيات في جامعة كامبردج، أستاذية الشيخ جابر الأحمد في جامعة الخليج. وهذه الاتفاقات التعاونية مع المؤسسات البحثية الأخرى تعالج مشكلة عدم توافر قنوات اتصال وشبكة تنسيق ومشاركة مع مؤسسات بحثية أخرى.

المهمة السادسة: تمويل الأنشطة التي تدعم البحث العلمي والباحثين: مثل: نشر الكتب المتخصصة والمعربة، عقد المؤتمرات والمحاضرات، وحلقات النقاش والدورات التدريبية بقصد تطوير القدرات البحثية، والمنح الدراسية الجامعية للطلاب والعلماء والمتخصصين؛ لكي يحصلوا على فرصة المشاركة في مؤتمرات دولية أو إقليمية، بالإضافة إلى ذلك تقديم الدعم المالي لعدد من الشركات الصغيرة والمتوسطة للإسهام في إتمام الدراسات والبحوث الخاصة بتطوير منتجاتها وخدماتها، وهذه المهمة علاج فعال لكثير من المشكلات التي تواجه البحث العلمي والباحثين.

وفيما يلي تلخيص لمجمل الأنشطة والمهام التي قامت بها المؤسسة في خدمة البحث العلمي والباحثين خلال عام 2015م: (59) مؤتمرًا وورش عمل ومحاضرات وحلقات نقاشية (18) إصدارًا علميًّا تمت ترجمته، (257) تمويلًا شخصيًّا لبعض الباحثين لإتمام مهماتهم العلمية، (201) منحة بحثية من برامج منح البحوث بمبلغ (6.6) مليون دينار، تمويل برامج البحوث في معهد دسمان للسكري والاتفاقيات الدولية بمبلغ يزيد على 10 ملايين دينار، إصدار 4 أعداد فصلية من مجلة التقدم العلمي، إصدار مجلة العلوم وهي الترجمة العربية لمجلة (Scientific American). المشاركة في معارض

الكتب الدولية، وبيع أكثر من 4،200 نسخة من الكتب التي تصدرها، الإسهام بمبلغ 1،650،000 دينار كويتي لتمويل المشروع البحثي لتحلية المياه وتخفيف التلوث، نشر معهد دسمان للسكري التابع للمؤسسة 30 بحثًا علميًّا في المجلات العلمية العالمية. قدمت الدعم لسبع شركات لتطوير مشاريعها الكيميائية والصناعية والتكنولوجية. اختيار 10 شركات للالتحاق ببرنامج تحدي الابتكار الذي صممته المؤسسة بالتعاون مع جامعة كامبريدج، ويهدف إلى إضافة الطابع المؤسسي للابتكار والإبداع في القطاع الخاص، مشاركة 28 باحثًا ليسهموا في مشروع بحوث تعاونية مع معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا (مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، 2015).

وكان نصيب كل قسم ومركز تابع للمؤسسة من إجمالي المصروفات الفعلية للمؤسسة البالغة حوالي (33.12) مليون دينار لعام 2015م كالتالي: 14% للبحوث، 6% لدعم الثقافة العلمية، 28% لمعهد دسمان للسكري، 10% لمركز صباح الأحمد للموهبة والإبداع، 3% لمركز جابر الأحمد للطب النووي والتصوير الجزئي، 4% لبرنامج معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا، 5% للحفاظ على المياه في منازل مختارة بالكويت، 11% لقسم الإدارة والدعم، 2% للجوائز، 6% للمبادرات الخاصة، 6% للبرامج الدولية، 6% للشركات والابتكار.

ويستنتج مما سبق أن المهام التي تقوم بها مؤسسة الكويت للتقدم العلمي في خدمة البحث العلمي والباحثين تسهم حتمًا في علاج كثير من المشكلات والعقبات التي تواجه البحث العلمي، كما أنها تسهم في علاج معظم مسببات الفجوة البحثية العربية المذكورة في الجانب النظري، التي توصل إليها الخيكاني (2010) في دراسته، حيث حدد مسببات الفجوة البحثية العربية فيما يأتي: المسببات الاقتصادية، المسببات الإدارية، المسببات المالية، المسببات الاجتماعية. أما المسببات السياسية فلا بد أن تقوم بمعالجتها الحكومة لإتمام عملية دعم البحث العلمي والباحثين. ودفع مسيرة التقدم للأمام.

5. الخاتمة

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل ظاهرة اتساع الفجوة البحثية بين الدول العربية والدول المتقدمة، واتخذت مؤسسة الكويت للتقدم العلمي نموذجًا لمؤسسة بحثية ناجحة على مستوى الدول العربية، وبعد تحليل دور المؤسسة في دعم البحوث العلمية والباحثين، توصي الدراسة بما يأتي:

- تعميم نموذج مؤسسة الكويت للتقدم العلمي على المؤسسات البحثية في العالم العربي، وذلك للاستفادة من الآليات التنفيذية التي يمكن استخلاصها من عمل هذه المؤسسة، للإسهام في علاج الفجوة البحثية. وهذه الآليات هي:
- الاستقلالية والمهنية: مما لا شك فيه أن قيمة البحوث والدراسات التي تنتجها المؤسسات البحثية تكمن في حياديتها واستقلاليتها ومهنيتها، ولا تتحقق هذه المهنية إلا بهامش كبير من الحرية يمنح لمراكز البحوث، ولأجل أن تحدد أولويات عملها واختيار أجندتها ينبغي أن تكون المؤسسة البحثية مؤسسة خاصة غير ربحية، تتمتع بالحيادية والاستقلال والمهنية، وهذا يؤدي إلى نجاحها في تحقيق أهدافها دون أن تتعرض لضغوط الربح والخسارة، والبيروقراطية التي تتعلق بتطبيق الأنظمة والقوانين.
- التمويل الذاتي والوقفي: باعتبار أن مشكلة التمويل أهم عائق وتحدٍ تواجهه المؤسسات البحثية؛ لذا ينبغي أن يكون للمؤسسة البحثية إيرادات ثابتة، وتمويل غير مشروط، من مصادر ذاتية وقفية، أو من الشركات الخاصة؛ نظرًا لأن عمل هذه المؤسسة سوف يخدم هذه الشركات بالدرجة الأولى، فاقتطاع نسبة 1٪ من أرباح الشركات ربما يكون مناسبًا جدًّا في البداية، فمؤسسة الكويت للتقدم العلمي تعتبر من النماذج العربية الجيدة في دعم البحث العلمي، وكذلك في استخدام الوقف لعلاج مشكلة التمويل.
- العلاقة التكاملية: ينبغي أن تكون علاقة المؤسسة مع الدولة والحكومة علاقة تكاملية، بحيث تتلمس المؤسسة البحثية جوانب النقص والخلل، وتعمل على سدها أو سد المنافذ الموصلة إليها، بما يؤدي إلى دعم دور الحكومة في تسيير عجلة التنمية والنهوض بشتى المجالات.
- العلاقة التشاركية: أن تكون المؤسسة البحثية لها علاقة بالنشاط الوطني العام، ولها علاقة تشاركية بالقطاع الخاص ومرتبطة بالقطاعات الصناعية، وهذا يربطها باحتياجات التنمية والمجتمع.
- التقويم المستمر: يساعد في الكشف عن جوانب القوة فينميها، وجوانب الضعف فيعالجها، ووضع الخطط الإستراتيجية لتحقيق الأهداف والتغلب على البيروقراطية، وسرعة الإنجاز.
- الشمولية: سواء من حيث تعدد المجالات والتخصصات التي تغطيها المؤسسة البحثية، أو تعدد النشاطات، وتوافر جميع أشكال الدعم للبحث العلمي والباحثين، وتعدد آليات التعاون والشراكة الحقيقية، وتعدد الاتفاقات التعاونية مع المؤسسات البحثية الأخرى.

- التبني والتطبيق لنتائج البحوث العلمية: أي إعادة إحياء نتائج البحوث العلمية وتوجيهها لتلبية حاجات المجتمع. وكمثال على ذلك قيام مؤسسة الكويت بإنشاء مركز دسمان لأبحاث وعلاج أمراض السكر، الذي أنشئ بعد قيام المؤسسة بعمل دراسات مستفيضة ومسح طبي لمعرفة أكثر الأمراض انتشارًا بالكويت، وهذا المركز من الأمثلة الناجحة والذكية في تطبيق نتائج البحوث العلمية.
- الإبداع والابتكار وتوليد الأفكار: يتحتم على المؤسسة البحثية الابتكار في أدوات ووسائل دعم البحث العلمي، بتقديم الدعم المادي للبحوث، وتقديم الجوائز كوسيلة لتشجيع البحث العلمي، وإقامة المؤتمرات العلمية، ونشر الكتب والمجلات والموسوعات والتقارير الفنية، وتوفير قاعدة بيانات، وإقامة الدورات التدريبية، والمشاركة مع مؤسسات المجتمع المختلفة في كل ما يدعم البحث والتطوير، كذلك يحسب لمؤسسة الكويت إنشاء مركز صباح الأحمد للموهبة والإبداع الذي يقوم بتسلم أفكار وابتكارات المبدعين ودراستها ومعرفة ما يصلح منها لأن تكون اختراعًا، ثم العمل على تسجيله للحصول على براءات الاختراع، وهذه الأنشطة مجتمعة تدعم قدرات البحث العلمي وتزيد في التنمية.
- الكشف والتوجيه والمبادرة: أي الكشف عن الثغرات والفجوات والمشكلات المستعصية وتوجيه الباحثين نحو علاجها، والتحول من مؤسسة مانحة إلى مبادرة وخالقة للفرص البحثية، من أجل التصدي لمعالجة قضايا ومشكلات لها أولويتها.
- الأولوية المجتمعية: أي التركيز على قطاعات معينة أكثر أولوية وأهمية للمجتمع، حيث قامت مؤسسة الكويت بالتركيز على برامج لها أولوية في المجتمع الكويتي؛ ما يزيد من تفعيل دور البحوث العلمية في دعم قطاعات التنمية في المجتمع.

المصادر والمراجع

المراجع العربية

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. (2003). تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2003م. نحو إقامة مجتمع المعرفة. الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي. نيويورك: المكتب الإقليمي للدول العربية.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. (2014). تقرير التنمية البشرية 2014م. المضي في التقدم: بناء المنعة لدرء المخاطر. صادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نيويورك.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. (2015). تقرير التنمية البشرية 2015م. التنمية في كل عمل. صادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نيويورك.

البو محمد، علي والبدري، سميرة. (2012). واقع البحث العلمي في العالم العربي ومعوقاته. المنامة: المؤتمر العربي الدولي الثاني لضمان جودة التعليم العالي (4-5) إبريل.

بوكميش، لعلي. (2014م). معوقات توظيف البحث العلمي في التنمية بالعالم العربي. مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الاجتماعية، الجزائر، عدد (12). ص(3-9).

التقرير العربي الثالث للتنمية الثقافية. (2010). البحث العلمي في الوطن العربي مؤشرات التخلف ومحاولات التميز. بيروت: مؤسسة الفكر العربي.

تقرير المعرفة العربي الثالث. (2014). الشباب وتوطين المعرفة. مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم والمكتب الإقليمي للدول العربية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. دبي: دار الغرير للطباعة والنشر.

جريدة العرب. (2015). تقرير المعرفة العربي: توطين المعرفة عربيًّا رهان قابل للتحقق. لندن، العدد (9853)، ص (6)، 11 مارس.

حافظ، عبد الرشيد عبد العزيز. (2012م). أساسيات البحث العلمي، جدة: مركز النشر العلمي.

الخيكاني، نزار كاظم. (2010). إمكانات البحث والتطوير في بلدان عربية مختارة ودورها في تعزيز القدرة التنافسية، العراق، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، 12 (1). ص 98-118.

الدوش، علي عبده. (2003). علاقة البحث العلمي بالتنمية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بجامعة عدن. رسالة ماجستير. https://theses.ju.edu.jo/Original_Abstract/JUA0616374/JUA0616374.pdf

زاهر، ضياء الدين. (1996). البحث العلمي الاجتماعي العربي: دراسة تحليلية نقدية، مستقبل التربية العربية، مصر، مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية بالتعاون مع جامعة حلوان، 2 (6-7).

عبد الرحمن، باسم. (2012). مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، الكويت، صحيفة الرأي، 15 فبراير، الأربعاء. ص19.

عثمان، صبري خالد. (2008). البحث التربوي ومشكلاته في ضوء التغيرات المعاصرة، الإسكندرية: دار العلم والإيمان.

أبو عرابي، سلطان. (2012). دور القطاع الخاص في التعليم العالي والبحث العلمي، الرباط، المؤتمر العربي الدولي حول دور القطاع الخاص في التنمية التكنولوجية، (6-8)، يونيو.

قنوع، نزار.، إبراهيم، غسان.، العص، جمال. (2005). البحث العلمي في الوطن العربي واقعه ودوره في نقل وتوطين التكنولوجيا، سوريا، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية. 27 (4). ص 79-93.

مصطفى، عبد اللطيف.، مراد، عبد القادر. (2013). أثر إستراتيجية البحث والتطوير على ربحية المؤسسة الاقتصادية، الجزائر، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد (4). ص 27-40.

منشورات اليونسكو. (2015). تقرير اليونسكو عن العلوم حتى عام 2030م. ملخص تنفيذي. منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة. http://unesdoc.unesco.org/images/0023/002354/ 235407A.pdf.

مؤسسة الكويت للتقدم العلمي. (2011). الخطة الإستراتيجية لمؤسسة الكويت للتقدم العلمي (2012-2016م). الكويت.

مؤسسة الكويت للتقدم العلمي. (2012). التقرير السنوي 2012م. إدارة البحوث. الكويت.

مؤسسة الكويت للتقدم العلمي. (2014). التقرير السنوي 2014م. إدارة البحوث. الكويت.

مؤسسة الكويت للتقدم العلمي. (2015). التقرير السنوي 2015م. إدارة البحوث. الكويت.

مؤسسة الكويت للتقدم العلمي. (2016). الموقع الرسمي لمؤسسة الكويت للتقدم العلمي. الكويت. http://www.kfas.org/ar

ياقوت، محمد مسعد. (2004). البحوث العلمية في العالم العربي غير مجدية، الرياض، مجلة المعرفة، العدد 136.

المراجع الأجنبية

Arab Economy Knowledge Report. (2014). Orient Planet PR & Marketing Communications. MADAR Research and Development. Dubai, UAE. Retrieved 7-12-2016 from: http://www.univ-setif2.dz/images/PDF/act/akereport2014.pdf

Hillway, T. (1964). Introduction to Research, 2nd ed, Houghton Mifflin company, Boston.

Social Progress Imperative. (2016). the Social Progress Index 2016.

The Global Entrepreneurship and Development Institute. (2016). The Global Entrepreneurship Index 2017. Washington. Retrieved 7-12-2016 from: https://thegedi.org/global-entrepreneurship-and-development-index/

The World Economic Forum. (2015).the Global Competitiveness Report 2014 – 2015. Retrieved 7-12-2016 from:http://www.weforum.org/reports/global-competitiveness-report-2014-2015

The World Economic Forum. (2016).the Global Competitiveness Index 2015-2016. Retrieved 7-12-2016 from: http://reports.weforum.org/global-competitiveness-report-2015-2016/the-global-competitiveness-index-2015-2016/

Washington. (2016). Retrieved 7-12-2016 from: http://www.socialprogressimperative.org/global-index/#-data_table/countries/spi/dim1,dim2,dim3

Young, P. (1977). Scientific Social Survey and Research. Prentice Hall of India. New Delhi.